http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1474) السنة السادسة - الأثنين (6) نيسان 2009

قصص عجيبة غريبة من كل نوع وصنف عن قضايا فساد اداري ومالي وابتزاز يتعرض لها من رماه حظه العاثر على ابواب الرعاية الاجتماعية من الأرامل والمشمولين بالمنحة البائسة (لدائرة الرعاية الاجتماعية).

وزارة العمل دائـرة الرعاية الاجتماعية

بين حمايـة الـ(fbs) وحريـق مكتـب وكيـل الـوزيـر

بغداد/ إيناس طارق
تصوير/ مهدي الخالدي

تقول أم احمد في العقد الرابع من عمرها: منذ عام ٢٠٠٧ لم أتسلم المنحة من دائرة الرعاية الاجتماعية ولااعلم السبب ،فقط نسمع ان الأضابير الخاصة بنا تضررت اثناء الحريق الذي اصاب مكتب وكيل الوزارة وهذا الكلام نسمعه من قبل القوات الامنية fbs وحتى الآن لم أتسلم الراتب مع العلم انني جددت المعاملة عام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ وحسب التقرير السنوي الذي تطلبه منا دائرة الرعاية الاجتماعية ، الذي يكون مرفقا بجميع الأوراق والمستمسكات الشخصية،.

بينما اختلفت قصة الارملة ام سلوان من محافظة واسط لانها عانت كثيرا من وعود دائرة الرعاية وابتزازات fbs الذين كانوايطالبونها بدفع مبلغ٥٠ دولاراً أمريكياً لإيجاد معاملتها التي ادرجت ضمن الاضابير المحروقة عام ٢٠٠٧ ولانها في محافظة واسط فقد كان من الصعوبة عليها مراجعة الدائرة كل ١٥ يوما للحصول على مبلغ منحة الرعاية الذي لا يتجاوز ١٠٠ الف دينار عراقي فقط!

وتقول أم سلوان كل شهر اراجع دائرة الرعاية الاجتماعية من دون فائدة حتى وصل الامر الى طلب الحراس مبالغ مالية ،لاجل تسهيل معاملتنا والاسراع بتسلمنا المبالغ المالية المستحقة على الدائرة ،ونحن لانملك المال لاجل الدفع فما العمل غير الاستمرار بالمراجعة التي تستنزف قوانا ومالنا، ولم نتسلم المنحة المالية،منذ عام ٢٠٠٧.

قصص الأرامـل التـي سمعناها فضلا عن روايات العاطلين عن العمل، الذين لا يختلف حظهم عن الارامل غير فاصل واحد انهم رجال شيب وشباب يفترشون الارض ،وينتظرون متى يسمح لهم الوصـول الى شبابيك المراجعة.

يقول صلاح منذ عام وانا اراجع الى هذه الدائرة ،و يقولون لي في كل مرة (معاملتك ناقصة وثائق اذهب وراجع بعد أسبوعين) وانا على هذا الحال منذ سنة تقريبا حتى اخبرنا احد الحراس الواقفين، في الباب (ان المعاملات الخاصة بنا احرقت ضمن الحريق الذي شهدته الـوزارة عام ٢٠٠٧ ولا يمكن اكمال المعاملة الأبعد دفع مبلغ من المال ولا اخفيكم سرا، باني اضطررت الى استدانة مبلغ من المال من اجل توفيرها لاحد الحراس الذي يرتدي زي الشرطة التي تحمل علامة fbs ! وكلما اراجع وأساله يقول سوف تكمل المعاملة الأسبوع القادم وعندما طلبت منه، إعادة المال رفض وقال لقد دفعته الى الموظفين في داخل الدائرة وانا الان في حيرة من امري ولا اعرف ماذا افعل، ولا يوجد عذر من الدائرة لتسلمنا البطاقة الذكية التي تسمح لنا بالحصول على المـال من المكاتب البريـدية التـابعة لمصرف الرافدين.

صائدة الرشاوى

منظر البـوابة الرئيسية لـدائـرة الرعاية الاجتماعية مع الأسـف لا يبعث الطمأنينة والسرور لكل من يمرق من أمامها لمشاهدة الحشود البشرية التي اختلفت طلباتها بين من يريد ان يجد منفذاً للسؤال عن ما حل بمعاملته وبين من يريد تسلم معاملة، والشيء المقلق ان يخبر الجميع ان معاملتهم احترقت في عام ٢٠٠٧ وهذا الحريق كان السبب في ضياع حق المواطن المغلوب على أمره.

احدى النسوة سألتني لماذا أتيت الى هنا ؟هل انت أرملة اجبتها (لا) قالت كنت اريد مساعدتك، سألتها كيف؟ قالت بسيطة ٥٠ الف دينار وتكمل المعاملة دون مراجعة منك ،والمبلغ ليس كبيراً لاننا سوف ندفعه لاحدى الموظفات لتساعدنا في ادراج الاسم ضمن الحاسبة الالكترونية، بدلا من الوقوف في طوابير الانتظار الطويل، ولاننا اطلنا عليها الاسئلة تركتنا المرأة لتبدأ رحلة صيد مالية اخرى.

الحقيقة ما لفت انتباهنا في هذه البوابة طريقة التعامل مع المواطنين كانت لاتليق بكرامة المواطن العراقي وثانياً الابتزاز الذي يحاول ان يمارسه البعض من رجال fbs، وأنا شخصياً تعرضت لابتزاز احد افراد الشرطة لاننا كنا نسال المراجعين الواقفين امام الدائرة، عندها ادعيت بـان لاخي معاملة في داخـل دهاليز دائرة الرعاية الاجتماعية ،فما كان من الشرطي المسؤول عن تطبيق الا من والقانون الا ان يطلب مبلغاً من المال ليساعدني في الدخول الى الدائرة وتعقيبه المعاملة المفترضة ،فكان الاتفاق ان تكون منحة الرعاية الاولى حلالا عليه للشهر الأول.

استطعنا تجـاوز كراديس المزدحمين ،الى مكتب وكيل الـوزارة عبد السادة ،الـذي تفاجا بما نقلت له من صور مؤلمة تحدث امام بناية الـوزارة ،لاتليق بكرامة الإنسان العراقي ،وقد استجاب عبد السادة لدعوتنا في النزول ،ليكون قريبا من معاناة المواطن العراقي وحقيقة كان الوكيل متعاطفا مع شكاوى المواطنين وبالرغم من ذلك كان لابد من طرح العديد من الاسئلة التي هي بحاجة للاجابة والتوضيح من وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وسؤالنا الاول له كان عن حكاية الحريق الذي نشب في مكتبه الخاص وراح ضحيته الالاف من معاملات المواطنين ليفقدوا حقهم في الحصول على منحة الرعاية الاجتماعية. منذ عام ٢٠٠٧ وحتى الآن والبعض من حراس الـfbs يستغل ذلك بطلب المال من المواطن الذي لا حول ولا قوة له غير الانتظار. يقول عبد السادة: الحريق الذي حدث كان في غرفة الحراس الامنيين ليلا،نتيجة تماس كهربائي او ما شاكل ذلك، وصادف حدوث الحريق في يوم الجمعة وهوعطلة رسمية ،مما كان سببا في تأخير قدوم سيارات الاطفاء هذا الامر سبب في امتداد الحريق الى القواطع الخشبية، المرتبطة بغرفتي ،ولم يتسبب الحريق في ضياع او احتراق او تلف معاملة واحدة تخص المواطن ،ولا صحة لمن يحاول استغلال هذا الموضوع لابتزاز المواطن، لحصوله على المال (واؤكد كلامي مرة اخرى ان المعاملات كانت محفوظة في بناية الدائرة في غرفة الاضابير) ومن يستغل هذا الحادث لتحقيق مآرب شخصية اتهمه بالفساد الاداري ،ولابد ان يحال الى هيئة النزاهة لمحاسبته قانونياً.

وطالب عبد السادة المواطنين الى عدم الاستجابة او الانجرار وراءالذين يحاولون ابتزازهم في الوقت الذي يكون امامهم اكثر من وسيلة لتقديم الشكاوى عن المرتشين ليتسنى محاسبتهم ومن لم يستطع الوصول الى اي مكتب للشكاوى ما عليهم الا التظاهر أمام مبنى الوزارة لكي نعلم ما يحدث! وبكلامي هذا لا أقول لا يوجد فساد إداري انما المواطن يجب ان لا يساهم بذلك، وتوجد فقرة في القانون تقول (القانون لايحمي المغفلين) اذا كان لديه المال ليدفعه لماذا يأتي لتسلم مبلغ منحة مالية لا تتجاوز ٥٠-١٢٠ الف دينار ليكمل أوراقه الأصولية ويقدمها بيده ويتابعها ليتسلم المنحة المالية، اما ان يترك معاملة ناقصة الاوراق الثبوتية ويراجع بعد عدة اشهر ليجدها غير مكتملة ،ويضع اللوم على دائرة الرعاية هذا غير منطقي ولا مقبول بتاتا. وعن اسباب تاخر صرف رواتب المشمولين بمنحة الرعاية قال عبد السادة:

نهاية كل سنة يطلب من المواطن تقديم اوراق ومستمسكات مصدقة من المجلس البلدي ومجلس المحافظة وهذا الجرد السنوي يساعدنا في الـوقـوف على حـالـة الـتـغير الـتي تحدث للشخص خاصة وللعائلة عامة، وهنا تكمن أسباب التأخير.

وأضاف الوكيل: لقد تم اكتشاف العديد من المعاملات الوهمية التي قيدت باسماء اكتشف تكرارها من قبل موظفي الحاسبة الالكترونية ودائـرة المفتش العـام وهيئة الـنزاهـة ليتم اكتشاف العشرات من الاسماء المكررة لمواطنين احيلـوا الى القضاء من اجل استرجاع المال العام ويكون الكفيل هو المسؤول امام القانون، فضلا عن تواطؤ بعض من الموظفين الذين تمت ادانتهم بالجرم المشهود والمثبت بوثائق رسمية لينالوا حسابهم القضائي، ونحن نهيب بالمواطن ان يساعدنا في الاخبار عن حالة الابتزاز التي قد يمارسها البعض من الحراس الامنيين fbs او الموظفين دون خوف بالعكس سوف تكون المعلومات سرية ولن يكشف عنها بشرط وجود دليل مادي ملموس يؤكد تورط الموما اليه بتسلم الرشوة، وفيما يخص إمكانات دائرة الرعاية الاجتماعية المالية. أكد عبد السادة ان المبلغ المخصص من وزارة المالية يشمل مليون حالة مقسمة الى ارامل ،مطلقات ،معوقين ،عاطلين عن العمل، وفي حالة نفاد المبلغ المخصص سوف نتوقف عن الصرف المالي المحدد لمليون شخص فقط، وأضاف عبد السادة: ان دائرة الرعاية الاجتماعية تعمل حاليا على شمول جميع المواطنين بالبطاقة الذكية التي سوف يبدأ العمل بها بعد ٦ اشهر فقط بالاتفاق مع مصرف الرافدين، ونحن نعتقد ان اصدارها سوف يحل الكثير من المشاكل. وأردف عبد السادة بالقول:ان وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قدمت مشروعاً الى مجلس الـوزراء يصدر التصديق عليه من قبل مجلس النواب ينص على توفير فرص عمل للشباب العاطلين يتضمن هذا المشروع ايجاد فرص عمل دائم للشباب في احدى الوزارات بعد ادخالهم في دورات تدريبية بدلا من بقاء الشباب عاطلين عن العمل وفقدان كفاءة شبابية مهمة في المجتمع العراقي الذي هو بحاجة الى العمل والاستمرار والتغيير.

معـمـل ألـبـان الـقـادسـيـة
مـن الـتـصـديـر الى الاسـتـيراد والحـل بـيـد الاسـتـثـمار

تحقيق/ باسم الشرقي

تقادم مكائن واليات مصنع ألبان القادسية ورفع الدعم الحكومي عنه أدى الى توقف عمله في نهاية العام الماضي بعد ان كان يسد حاجة المحافظة خلال الفترة التي تلت عملية التغيير،هذا المصنع حاله حال الكثير من المنشآت الصناعية والحيوية في البلاد التي لحق بها الاهمال بعدما رفع الدعم الحكومي عنها،وفتح الحدود على مصراعيها أمام استيراد الألبان الأجنبية خصوصاً من دول الجـوار، برغم خطورة موادها على صحة المواطنين بحسب احد الباحثين المتخصصين في هذا المجال. (المدى) زارت مصنع البان القادسية وسجلت هذا التحقيق المتعلق بواقع المصنع. يقول عباس الحسيني مدير مصنع ألبان القادسية:»مصنع ألبان القادسية هو احد تشكيلات وزارة الصناعة والمعادن أسس قبل ٣٠ سنة وكان يقدم خدماته بشكل جيد خاضع للرقابة الصحية والإنتاجية بشكل مطور حيث كان يصدر منتجاته الى دول الجوار مثل الكويت والأردن وغيرها من الـدول، إضافة الى محافظات الوسط والجنوب و١٨ مركزاً عسكرياً تابعاً للجيش العراقي ابان العهد السابق. وأوضح الحسيني: ان عملية تراجع الإنتاج حدثت بعد عملية التغيير حيث عاد المصنع الى الإنتاج الجزئي الذي بالكاد يسد حاجة المحافظة وقد رفع الدعم الحكومي عنه الذي ادى بدوره الى انخفاض عملية الإنتاج الى أدنى مستوياتها منذ تأسيس المصنع ،قبل نهاية العام الماضي توقف المصنع عن الإنتاج وذلك جراء تقادم مكائن المصنع وقطع رواتب العاملين فيه وتدنيها. وتابع: المصنع يحتاج الى اكثر من مليار دينار لتأهيله من جديد ونحن نتأمل خيراً بان تلتفت الحكومة المركزية لهذا المصنع الحيوي وتعيد تأهيله من جديد.

وبخصوص الاستثمار في المصنع قال الحسيني: ان مجموعة شركات النور المصرية زارت مؤخراً المصنع واطلعت على واقعه وابـدي مديرها رغبة كبيرة للاستثمار في المصنع. المدير الفني للمصنع بهاء عبد الحمزة: أكد ان أهم العوامل التي كانت وراء انقطاع العمل في المصنع هي رفع الدعم الحكومي عنه، إضافة الى تقادم مكائن المصنع التي تجاوز عمرها لاكثر من ٣٥ سنة،وطالب بتوفير دعم حكومي وقطع غيار تعيد المصنع الى الإنتاج. اما مدير الإنتاج محمد علي جعفر فقال: ان منظمة اليونيدو العالمية ساهمت مؤخراً بتزويد المصنع بخمسة خطوط إنتاجية ومن المؤمل ان تشتغل في الايام القادمة، مؤكداً: ان هذه الخطوط ستعيد الإنتاج من جديد الى المصنع ولو على نطاق المحافظة كبداية لعودة المصنع الى سابق عهده. فيما طالب العامل موسى عمران: بصرف مستحقات العمال وتسديد فروقهم المقطوعة منذ اكثر من عام،وقال عمران بان عملية الإيقاف الاجباري خلقت بطالة مقنعة بين عمال المصنع وندعو المسؤولين في الحكومتين الاتحادية والمحلية بضرورة الالتفاتة الى هذا المصنع ودعمه من اجل تشغيله من جديد كونه مشروعاً وطنياً.

فيما حذر احمد عبيد احد الباحثين في المصنع من عملية فتح الحدود على مصراعيها وقال: ان الكثير من المنتجات المستوردة تحمل معها كوارث صحية وذلك لغياب جهاز السيطرة النوعية وفتح الحدود على مصراعيها خلال السنوات الأخيرة أمام الاستيراد دون وضع اي ضوابط تحد من دخول المواد الفاسدة والتي تؤثر في مستقبل وصحة المواطنين في البلاد.

المواطن شريف ناصر من أهـالي الديوانية يقول: جودة إنتاج مصنع اللبان القادسية رائعة وهو منتج كامل المواصفات وكان يتفوق على المنتج المستورد وكنا نقف في طوابير من اجل الحصول على منتجه في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، نأمل ان يلتفت المسؤولون لهذا المصنع وإعادة المنتج الى سابق عهده. فيما يرى علاء محسن احد وكلاء مصنع ألبان القادسية: للأسف الشديد بعد ان كنا نصدر هذه المنتجات خارج البلاد والى دول الجوار اليوم نقوم باستيراد منتجات الألبان من دول الجوار كايران والسعودية والكويت وغيرها، مؤكداً: ان المنتج العراقي يستطيع ان يسحب البساط من تحت اقدام المنتج الأجنبي في اي وقت يعود به بإنتاجه السابق وهذا ما نامله في المستقبل القريب.

وللاستثمار حكاية..

مدير مجموعات شركات النور المتخصصة بالألبان زار على رأس وفد يمثل الشركات مصنع البان القادسية وابدى رغبة جامحة بالاستثمار في المصنع وقال ان شركاتنا متخصصة في هذا المجال ونحن الان نفكر جدياً بالاستثمار في هذا المصنع.

مؤكداً: ان الإجـراءات تسير على قدم وساق في هذا الاتجاه واذا أكملت الإجراءات النهائية والمصادقة سيتم تزويد المصنع بمكائن وأيد عاملة جديدة تضاف الى مكائن وكوادر المصنع الصالحة للعمل وسنعمل على رفع الإنتاج في المصنع بشكل يضاهي المنتج المستورد.

رئيس لجنة العلاقات والإعـلام في مجلس المحافظة غانم عبد دهش أعلن من جهته: »عن دعم الشركات كافة ورؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية وفتح أبواب الاستثمار أمامها للاستثمار في قطاعات المحافظة الصناعية والارتقـاء بها بعد تعطل حركة العمل في الكثير من المفاصل الاقتصادية المهمة في المحافظة. ولفت دهش: الى ان الحكومة المحلية ستسهل الإجراءات أمام شركات الاستثمار من خلال الجوانب الإدارية وتهيئة الظروف الملائمة للاستثمار خصوصاً في مجال توفير الحماية والأمن.

لافـتـقـادهـا الـخـطـط الـمـبـرمـجـة
السيـاحـة الدينيـة فـي كربـلاء بحاجة الـى غرفة إنعـاش

عصام حاكم

يشكل القطاع السياحي رافدا مهما للاقتصاد العراقي ويكاد يكون الرافد الثاني بعد النفط، ومن المعلوم ان الدول المتقدمة تسعى الى تطوير وتجديد وبذل كل ما يمكن من أجل إظهار أماكنها السياحية بالمظهر اللائـق، وتـقف السياحة الدينية للعتبات المقدسة في الصف الاول في بلدنا، وكربلاء المقدسة احد أهم المدن العراقية التي يرتادها الزائرون من مختلف بلدان العالم، ويكاد لايخلو يوم لا تجد زائرا عربيا او أجنبيا بين أزقتها ومراقدها وشوارعها المكتظة بالزوار وخاصة في المناسبات الدينية.

حدود مفتوحة

بعد سقوط النظام السابق في ٢٠٠٣/٤/٩ انفتحت الحدود حتى أصبحت طيّعة للقاصي والـداني ولحق ذلك تهديد أمني واضح المعالم شمل العراق من اقصاه الى اقصاه، ويمكن إدراك خطورة هذا الانفتاح بالأحداث التي مرت في عاشوراء الدامي الذي راح ضحيته جراء التفجيرات الارهابية الكثير من الزوار وأبناء كربلاء والذين بلغ عددهم أكثر من (١٢٥) شهيداً، وعلى الرغم من أن تلك الاحـداث الا ان حركة السياحة الدينية لم تتوقف أبداً، ولكن ثمة سؤالا يتعلق بالسياحة على فرض ان الوضع في حالة مستقرة، فهل نمتلك مقومات سياحية ناجحة؟. فالقادم يحتاج الى الراحة والامان والسهولة في التنقل والاقامة والتبضع، وامور اخرى قد تشكل عصباً مهماً لإنضاج عالم السياحة، حيث تتطلب من القائمين عليها وضع الخطط والدراسات من اجل تطويع تلك الثروه الوطنية التي تعد بمثابة رافد حيوي للاقتصاد الوطني هذا ما ابرق به محمد شنان وهو متخصص في الادارة.

السياحة غير منظمة

المواطن (أحمد كريم) قال، ان السياحة الان عفوية وغير منظمة ومن دون دراسة دقيقة ولا حتى برتوكولات سياحية تنظم هذه العملية وتـأخـذ عـلـى عـاتـقـهـا تـوظـيـف هـذا المرفق الاستراتيجي لخدمة الاقتصاد العراقي، وقد يمسي هذا القطاع وهو يعيش اجواء التخبط والعشوائية على الضد تماما مما يتوخى من الجانب السياحي من مـردودات اقتصادية او اجتماعية او ثقافية او انعكاس للحالة الامنية المستقرة وهو بمثابة رد حي على كل الاعلام المعـادي، الا ان مـا يحصل اليـوم في القطاع السياحي لا يتعدى حالة الفوضى حيث أضحت مدينة كربلاء مليئة بالمشكلات ومنها عدم النظافة وتعرض بعض الزائرين الى عمليات النصب والاحتيال والسرقة فضلا عما يسببه وجودهم غير المنظم من زحام وإرباك في اداء الطقوس.

المطلوب تحديد أعداد الزائرين

المواطن (نـزار جـاهـل) يعمل في أحـد الفنادق يقول، على الرغم من كثرة الفنادق في كربلاء والتي تجاوزت ثلاثمئة فندق الا أنها قد لا تعتمد آلية منظمة ما يجعل من التوافد الاجنبي معلماً من معالم الزحـام بجميع أنـواعـه الاقتصادية والأمنية وأمور اخرى تتعلق بانسيابية السير على الرغم من كل ذلك الا ان إدارة الفنادق تحرص على تطبيق تعليمات هيئة السياحة والشرطة السياحية، والتي تقتضي تفتيش الزائر والتأكد من عـدم وجـود ممنوعات والانـتـبـاه لمثيري الشبهات والمرضى ومن ليس لديه أوراق ثبوتية وبسبب كثرة الزائرين ترك الكثير من الزوار من دون رقابة وهذا في حد ذاته يعد خرقا قانونيا وامنياً تترتب عليه الكثير من المشاكل.

واضاف ان المطلوب من هيئة السياحة ان تحدد عدد الداخلين وحسب طاقة الفنادق وتحديد مدة الاقامة وانشاء مراكز للفحص الطبي على الحدود فقد ظهرت أمراض كثيرة، وكذلك يجب أستيفاء أجور مناسبة خدمة للاقتصاد الوطني ووضع قيود على خروج بعض السلع المهمة التي نحن أولى بها إذ أن لهذا الامر آثاراً اقتصادية في غاية الخطورة.

واختتم قوله ان المدن الدينية السياحية بحاجة الى وقت كاف لترتيب أوضاعها وبخاصة في بلد مثل العراق خارج من حروب متكررة دمرت الكثير من بناه التحتية وما زال يعاني خروقاً أمنية وإرهـابـاً أعمى قلما وجد مثل بشاعته واجرامه.

دور هيئة السياحة ضعيف

ومن ثم كانت محطتنا التالية مع احد اصحاب الفـنـادق والـذي اعـرب عن سروره ودهشته لحضورنا وفي الوقت ذاته تحفظ على ذكر اسم فندقه واسمه كذلك تحت ذريعة انه ربما يتعرض الى الوان من الحيف ازاء من يتعلق الامر بهم، وهو يقول هناك جملة من الاشكالات والمعوقات التي تقف حجر عثرة أمام النهوض او الارتقاء بالصناعة السياحية في كربلاءالمقدسة وهي تتمثل بالنقاط التالية:

- ضعف رابطة الفنادق في كربلاء.
- سيطرة الشركات الإيرانية.
- عدم تفعيل دور هيئة السياحة.
- شركة عراقية معينة تسيطر على ٦٠٪ من السياحة في كربلاء.
- يتم تقييم الأجور من قبل الجانب الإيراني.
- نسبة الوقود المخصصة قليلة جداً

وفي خـتـام حديثـه اشـار الى الـدور المهم والضروري الذي يضطلع به الاعلام هذه الايام من خلال نقل وتجسيد الحقيقة وان يتخذ موقفا ازاء هذه الظاهرة المهمة والتي هي ربما تتضمن معاني كثيرة اقلها ابـراز الجـانـب الحضاري والمشرق للعراق عبر بوابة السياحة الدينية في كربلاء المقدسة وهي بمثابة محطة مهمة لكل الوافدين او الزائرين الى العراق.

حصة الوقود المخصصة قليلة جدا

السيد بشار، وهو صاحب فندق ايضا، أعرب هو الاخـر عـن استيائه وتـذمـره ازاء بعض السلوكيات والقوانين، حيث يقول، بان فندقه مغلق منذ سنتين وبالمقابل فانه يدفع لإسالة الماء مبلغ قدره ٨٤ الف دينار عراقي كل شهر وهو مبلغ ثابت، ويتساءل لماذا هذا المبلغ والفندق مغلق ولا يعمل؟ ناهيك انه يراجع لعدة ايام على أمل ان يأخذ حصة الوقود المقررة له علما بانها قليلة جدا ولا تكفيه لمدة اسبوعين فقط.

هيئة السياحة تجيب

يقول مدير سياحة محافظة كربلاء: تعد السياحة الشريان الحيـوي في اقتصاديات البلدان السياحية في مختلف بلدان العالم لما تدره من العملات الصعبة في ميزان المدفوعات، والعراق يزخر بـثروة سياحية لا تنضب من مختلف انواع السياحة دينية، اثرية، ترفيهية، علاجية، بيئية...الخ.

الا انها تحتاج الى دعم وتوسيع دوائر وحلقات الاستـثـمار السياحي وفتح الابـواب امام الشركات المحلية والعربية والاجنبية وفقا لقوانين الاستثمار العراقية المنصوص عليها في الدستور الجديد وتحتاج السياحة في العراق الى الانفتاح على جميع الهيئات والمؤسسات الأكاديمية العربية والأجنبية وتعشيق سبل التعاون وتبادل الخبرات والدراسات مع هذه الـدول وفتح دورات تدريبية وتأهيلية داخل وخارج القطر متخصصة بالجانب الاكاديمي السياحي.

اضافة الى رسم سياسة استثمارية نموذجية على المديات القصيرة او الطويلة متماشية مع خطة وبرنامج الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا حسب ما تتطلبه المرحلة الا ان اهم المعوقات الرئيسة التي تتعرض سير العملية السياحية والانفتاح هو التدهور الامني بالدرجة الاولى، والبرنامج والطرق التي نستطيع من خلالها اعداد وانتقاء كوادر وعناصر وظيفية متخصصة في الجانب السياحي لغرض رفدهم بالدورات السياحية المتطورة.